
موضوع المحاضرة / جريمة التزوير

*الركن المادي للجريمة

أولاً : نشاط الجاني

1.تغير الحقيقة. التزوير في جوهره كذب يقع في محرر لذلك لا يتصور وقوعه إلا بتغير الحقيقة بما يخالفها. فإذا لم يكن هناك أي تغير في الحقيقة فلا تتحقق جريمة التزوير وفي ذلك قضت محكمة التمييز بأنه " لا يكون المتهم قد ارتكب جريمة التزوير إذا غير حرفاً من اسمه المسجل بدفتر النفوس ليطابق اسمه الحقيقي ولم يقصد التسمية على الغير ولم يضر بمصلحة شخص أو بالمصلحة العامة وانتفى القصد الجرمي لديه لسذاجته وضعف ثقافته وعدم إدراكه لعواقب فعله " وكذلك ولو توهم الجاني بأنه يثبت ما يغاير الحقيقة وعليه إذا كانت جميع البيانات المدونة فيه مطابقة للحقيقة فلا وجود لجريمة التزوير ولو كان من شأن هذه البيانات الأضرار بالغير

*لا يشترط أن تكون جميع البيانات مغايرة للحقيقة فيكفي لتحقيق التزوير أن تكون بعض البيانات أو إحداها مغايرة للحقيقة ولو كان البعض الآخر صحيحاً

*لا وجود لجريمة التزوير إذا حصل التغير في المحرر بعلم وتفويض من قبل صاحب المحرر كما لو قام شخص بتحرير سند أو ختمه أو امضائه باسم الغير ويعلم أو بتفويض من هذا الغير

2.محل تغيير الحقيقة (المحرر). ويمكن تعريفه بأنه أي ورقه مكتوبة يقصد أو يجوز استعمالها اثباتاً لما هو مكتوب فيها

انواع المحررات

آ_ المحررات الرسمية. م 288 عقوبات " بانه (المحرر الذي يثبت فيه موظف او مكلف بخدمة عامة ما تم على يديه أو تلقاه من ذوي الشأن طبقا للاوضاع القانونية وفي حدود سلطته واختصاصه أو تدخل في تحريره على أي صورة أو تدخل باعطائه الصفة الرسمية أما ما عدا ذلك من المحررات فهي محررات عادية)

ب_ المحررات العادية (العرفيه) وهو " كل ورقة لا يحررها موظف مختص بتحريرها " وبذلك يعد المحرر عاديا اذا صدر من موظف غير مختص بتحريره وكذلك المحرر الذي ينظمه الأفراد فيما بينهم مثال ذلك الدفاتر والعرائض والكمبيالات

3.طريق تغيير الحقيقة . إن طرق التزوير وردت على سبيل الحصر في المادة 287 وهي طرق مادية ومعنوية . وهذا يعني أن جريمة التزوير لا تقع اذا تم تغير الحقيقة بطريقه غير التي ذكرت في القانون مما يترتب على ذلك أنه يجب على محكمة الموضوع أن تبين في حكمها الطريقة التي استعملها الفاعل في ارتكاب التزوير

1_طرق التزوير المادي . أي تغير الحقيقة في محرر بطريقة مادية بحيث يترك أثرا واضحا وشاهدا ويتحقق باحدى الطرق المادية المنصوص عليها في الفقرة 1 من المادة 287 عقوبات آ. وضع أو تغير امضاء او بصمة ابهام او ختم مزور أو صحيح أي توقيع الجاني محرر بامضاء ليس له سواء كان لشخص خيالي أو حقيقي أو متوفي أو يقوم الجاني بوضع بصمة ابهام ليست له ومن دون رضاء صاحبها أو بوضع ختم على محرر يحمل اسم غير اسمه ودون رضاء صاحب الختم

*تشويه المحرر يعتبر تزوير مع توفر القصد الجرمي مثال ذلك الشطب والحك او السمس او المحو الآلي يسكب كميته من الحبر على الامضاء بقصد طمسه

*يقع التزوير عن طريق بصم السند بختم مقلد أو مزور وقد يحصل عن طريق بصم السند بختم حقيقي يعود للغير حصل عليه الفاعل بأي كيفية دون رضاه صاحبه

*. لا يعتبر تزوير توقيع الشخص باسم الشهره لا باسمه الحقيقي إذا لم يحصل ذلك بسوء نيه
ويترتب عليه ضرر

ب_ الحصول بالغش والمباغته على امضاء او بصمة ابهام او ختم لشخص لا يعلم مضمون
المحرر على حقيقته
يتحقق التزوير بهذه الطريقة اما عن طريق المفاجأة السريعة التي لا تترك للشخص الموقع
الفرصة في التفكير ليطلع على مضمون المحرر او يتفهمه كما لو قام الجاني بمباغته المجنى
وهو منشغلا في مشكله عائلية والحصول على توقيع على سند يفيد تنازله عن تنازله عن
حصته في عقار لمصلحة الجاني أو يقع عن طريق استعمال الجاني الطرق الاحتمالية والخداع
ويعتبر تزوير بطريق الغش والمباغته تقديم المتهم عقد بيع الدار وايهام الشخص انه عقد إيجار
فامضاه

*. لكن إذا كان الموقع على علم بطبيعة المحرر وقد وقع عليه إهمال دون قراءته حيث كان
يتضمن تفاصيل لم يتفق عليها كلها فهذه الواقعة لا تعد تزويرا وإنما غشا مدنيا مثال ذلك إضافة
البائع استحقاقه لفوائد معينه على الاقساط المتاخره عند تحريره العقد وذلك فيما يخص الاتفاق
على عقد البيع على تقسيط الثمن

ج_ إملاء ورقة ممضاة او مبصومة او مختومة على بياض بغير اقرار صاحب الامضاء او
البصمة او الختم
يتحقق التزوير وفق هذه الطريقة في حالة حصول الجاني على ورقه بياض ممضاة دون علم
صاحبها ويقوم باملائها بأمر خلاف ما أراد صاحب الشأن ادراجه فيها مثال ذلك إملاء ورقة
ممضاة على بياض بمعلومات تفيد أن صاحبها مدين بمبلغ من المال لقاء استلامه بضاعة من
أجاني . سواء كانت الورقه البيضاء لا يوجد فيها غير التوقيع أو كان فيها جزء مكتوب أو
مطبوع يحتاج إلى إكمال لكي يتم المحرر

د_ اجراء اي تغيير بالاضافه أو الحذف أو التعديل أو بغير ذلك في كتابة المحرر أو الارقام او
الصور أو العلامات أو اي امر اخر مثبت فيه
أي أن التغيير يحصل بعد اتمام المحرر أو التوقيع عليه من قبل المزور نفسه أو من قبل شخص

آخر. علما أنه لا يشترط في التغير طريقه معينه فقد تكون بالقطع او المحو او الحذف او الاضافه او التعديل ومثال ذلك إضافة كلمة أو جملة أو حذفها أو إضافة رقم أو حذفه أو استبدال العلامة المثبته في المحرر بعلامة أخرى ويدخل ضمن هذه الطريقه أيضا تمزيق جزء من المحرر يغير الحقيقه فيه كما قطع جزء من عقد شركة يتضمن مخالفه متعلقه به هـ_ اصطناع المحرر او تقليده.

اصطناع محرر. م 291 " انشاء محرر لم يكن له وجود من قبل . ونسبته إلى غير محرره دون ما ضرورة لتعمد تقليد محرر بالذات وخط انسان معين . مثال ذلك انشاء سند دين ونسبته إلى شخص ذمته غير مشغوله

تقليد المحرر. م 274 " صنع شيء كاذب يشبه شيئا صحيحا " أي محاكاة خط الغير وهذا يعني اثبات كلمة أو عباره إلى محرره موجودة على أن تكون بخط شبيه بالخط الذي كتب فيه المحرر من قبل الكاتب الحقيقي ومن شأن هذه الاضافة انشاء معنى جديد تتغير به حقيقه المحرر مثال ذلك كمن يقلد خط تاجر وثبت في دفاتر أمورا تعد حجه على التاجر

2. طرق التزوير المعنوي . تغير الحقيقه في محرر يقع بطريقة غير مادية بحيث لا يترك أثرا واضحا وهذا النوع لا يقع إلا من كاتب المحرر عند تحريره ويتحقق باحدى الطرق المعنوية المنصوص عليها في الفقرة 2 من الماده 287 عقوبات وهي

آ. تغير اقرار ذوي الشأن . قيام أجنبي كاتب المحرر بتغير البيانات التي طلب صاحب الشأن منه إثباتها في المحرر وذلك بتبديلها أو التعديل فيها أو بإثبات ما ينفي حصولها مثال ذلك قيام أجنبي بتنظيم عقد بيع بدلا من عقد الإيجار الذي طلبه منه صاحب الشأن

ب. جعل واقعه مزور في صورة واقعة صحيحة مع العلم بتزويرها. مثال ذلك أن يذكر المحقق في الأوراق انه وجد أثناء التفتيش سلاح الجريمة والحقيقه انه لم يجده أو أن يثبت كاتب العدل حضور الشهود في حين انهم لم يحضروا وفي هذا قضت محكمة التمييز بأن التزوير في قوائم حضور العمال واعتبارهم حاضرين مع انهم مجازين بغيه صرف أجور لهم تعد تزويرا معنويا تنطبق عليه الفقرة 2 ب من الماده 287 عقوبات

ج. جعل واقعه غير معترف بها في صورة واقعة معترف بها . وهي صورته خاصه من صور التزوير السابقه مثال ذلك أن بثت المحقق اعتراف المتهم بجريمة القتل في حين أنه لم يعترف بذلك أو أن يثبت المدين في ورقة المديونيه أن الدائن استلم مبلغ الدين خلاف الواقع

د. انتحال شخصيه الغير أو استبدالها أو الاتصاف بصفه غير صحيحه أو اغفال ذكر بيان فيه حال تحريره فيما اعد لاثباته. ولها صورتين

1. الصورة الأولى : تتمثل بنشاط إيجابي من قبل الجاني يتجسد في عدة حالات منها انتحال شخصيه الغير أو استبدالها أو الاتصاف بصفه غير صحيحه. فالنسبه لانتحال الجاني شخصيه الغير تعني ادعاء الجاني اسما غير اسمه ويستوي أن يكون الاسم المنتحل لشخص حقيقي أو خيالي . مثال ذلك حضور س أمام الكاتب العدل ويجري عقدا باعتباره ص الذي انتحل اسمه أو حل محله أو انتحل صفته وهذا ويستوي أن يوقع الجاني بالاسم الذي انتحله وهنا يكون التزوير مادي أو لا يوقع كان يقر فقط بأمر وهنا يكون التزوير معنوي ويمكن أن ينتحل الشخصيه فقط دون الاسم في حالة تشابه الأسماء كما لو تقدم طالب لأداء الامتحان بدلا لزميله الذي يحمل اسما مشابها لاسمه . كما يتحقق بانتحال الجاني صفه غير صحيحه كما في حالة حضور شخص إلى المحكمة وادعاؤه بأنه وكيل عن المدعي واستلامه الأوراق الخاصه بالمدعي نيابة عنه

الصورة الثانيه : تتمثل بنشاط سلبي من قبل الجاني بموجبه يتحقق التزوير بالترك ومفاده اغفال الجاني ما يجب عليه إثباته في المحرر من بيانات أو وقائع توصلنا للحقيقه واغفاله لها بغير الحقيقه المراد إثباتها ويقع هذا النوع من التزوير في المحررات الرسميه مثال ذلك قيام كاتب العدل بترك بعض الإقرارات التي يملئها عليه طرفا العقد تواطئا مع أحدهما . كما يقع في المحررات العاديه ومثاله امتناع المدين أثناء تحريره سند الدين بناء على طلب الدائن من تسجيل وإدراج الفوائد المتفق عليها

ثانيا : الضرر

يقصد بذلك إهدار حق أو مصلحه مشروعته يكفل القانون لها الحمايه الكافيه . وبشكل عام قد يكون ضرر عام أو خاص

1.الضرر العام . هو الذي يمس مصلحة الدولة وهذا الضرر قد يكون ماديا كما في حالة تزوير وصل بسداد رسوم للدولة أو يكون معنويا كحالة العبث بورقة رسمية إذ أنه يضر بثقة الناس بهذه الأوراق

2.الضرر الخاص . هو الذي يلحق بشخص معين بالذات ولو كان الضرر قد حل أو كان من المحتمل أن يحل بأي شخص آخر

* الركن المعنوي للجريمة

أن جريمة التزوير من الجرائم العمدية . لذا يشترط لمسؤولية الجاني توفر القصد الجرمي لديه والذي يتجسد بالعلم والإرادة وما مطلوب هنا لتقرير المسؤولية الجزائية هو توافر القصد الخاص المتمثل بنية الغش أي نية استعمال المحرر إضافة إلى القصد العام المتمثل بالعلم والإرادة . نضف إلى ذلك أنه لا يشترط اتجاه نية الجاني إلى استعمال المحرر المزور بنفسه إذ يصح أن تتجه النية إلى استعمال المحرر من قبل شخص آخر غير الذي زوره وقد يستعمله الأخير بالفعل وبذلك يسأل الأول عن جريمة التزوير بينما يسأل الثاني عن جريمة استعمال المحرر المزور